أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها على ضمان مصداقية القوائم المالية دراسة استطلاعية لأراء عينة من محاسبي ومدققي مؤسسات اقتصادية ببسكرة

ناجية صالحي *

جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي (الجزائر)

The impact of the application of governance principles and mechanisms on ensuring the credibility of the financial statements An exploratory study of a sample of economic institution's accountants and auditors opinions in Biskra

Nadjia salhi*,

Echahid Hamma Lakhdar University of El Oued (Algérie)

تاريخ الاستلام: 2022/10/17؛ تاريخ المراجعة: 2023/06/06؛ تاريخ القبول: 2023/06/15

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق مبادئ وآليات حوكمة المؤسسات على مصداقية القوائم المالية، ولتحقيق ذلك اعتمدنا على أداة الاستبيان الذّي وزّع على 40 إطار يشرف على وظيفة المحاسبة والمالية في عينة من المؤسسات الاقتصادية في المنطقة الصناعية (بسكرة)، وقد حلل بواسطة البرنامج الاحصائي SPSS وبمقاييس إحصائية متنوعة، وتوصلت الدراسة إلى وجود إرتباط إيجابي بين مبادئ وآليات حوكمة المؤسسات (مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي) ومصداقية القوائم المالية، مما يفسر اقتناع مسيري المؤسسات محل الدراسة بتطبيق مفهوم الحوكمة في جميع النشاطات.

الكلمات المفتاحية: مبادئ الحوكمة وآلياتها، مصداقية القوائم المالية، مسؤوليات مجلس الإدارة، الإفصاح والشفافية، التدقيق.

تصنيف JEL : G11 ؛ M42 ؛D08

Abstract:

The study aims to analyze the impact of applying the principles and mechanisms of corporate governance on the credibility of the financial statements.

To achieve this, we rely on the questionnaire tool, which was distributed to 40 frameworks supervising the accounting and financial function in a sample of economic institutions in the industrial zone (Biskra). The study finds a positive correlation between the principles and mechanisms of corporate governance (the director's board responsibilities, disclosure, and transparency, internal audit, external audit) and the credibility of the financial statements, which explains the conviction of the managers of the institutions under study to apply the concept of governance in all activities.

Keywords: governance principles and mechanisms, the credibility of financial statements, director's board responsibilities, disclosure and transparency, audit.

Jel Classification Codes : G11 ؛ M42 ؛D08

*المؤلف المرسل :mailto:salhi.souf@gmail.com

I- تمهيد :

شهد العالم خلال العقود الأخيرة الكثير من التغيرات في العديد من المجالات السياسية منها والاقتصادية وحتى التكنولوجية وزادت حدتها مع تسعينات القرن الماضي خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدتها بعض الدول المتقدمة والنامية أيضًا، وكان سببها الجوهري هو فساد مالي وإداري نظرا لارتفاع حدة المنافسة، وانفتاح الأسواق على بعضها البعض مما أدى إلى طلب الهيئات الدولية إلى ضرورة وضع مجموعة من الضوابط والمبادئ الأخلاقية والمهنية، بهدف تحقيق الثقة وحسن الرقابة ومصداقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية والبيانات التي تصدرها مختلف المؤسسات هذا ما أدى إلى ظهور مصطلح"Corporat governance" وهو ما تمت ترجمته عربيا إلى " حوكمة المؤسسات" وهو أول إعتراف دولي من الجهات الرسمية بهذا المصطلح، وتهدف مبادئ بالأساس إلى الحد من أساليب التلاعب في البيانات والقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات وتعزيز الأداء المالي فيها بما يخدم الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة الداخليين أو الخارجيين دون محاباة لطرف على حساب طرف آخر.

إن مصداقية القوائم المالية تعزز من جودة المعلومات المالية والمحاسبية، وذلك بفضل التطبيق الجيِّد لقواعد حوكمة المؤسسات، وفي هذا الإطار تتعدد الوسائل التي تساعد على ضمان مصداقية القوائم المالية للتعبير عن الوضعية المالية للمؤسسة، ومن هذه الوسائل نجد التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وإدارة المخاطر، التي تمكن من إكتشاف الانحرافات والأخطاء فلهذه الآليات انعكاسات على مصداقية القوائم المالية.

إشكالية الدراسة:

- هل لمبادئ حوكمة المؤسسات وآلياتها أثر في مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية؟
- وتتفرع الإشكالية للتساؤلات التالية:
- هل يوجد أثر ذو دلالة لمسؤوليات مجلس الادارة على مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح والشفافية على مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الداخلي على مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق الخارجي على مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة: تتجلى في:

الفرضية الرئيسية: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبادئ الحوكمة وآلياتها على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مسيري المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$".وتتفرع إلى:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمسؤوليات مجلس الادارة على مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر مسيري المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$"؛
- لا يوجد أثر ذو دلالة إح صائية للإف صاح وال شفافية على م صداقية القوائم المالية من وجهة نظر م سيري المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$"
- لا يوجد أثر ذو دلالة إح صائية للتدقيق الداخلي على م صداقية القوائم المالية من وجهة نظر م سيري المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$"
- لا يوجد أثر ذو دلالة إح صائية للتدقيق الخارجي على م صداقية القوائم المالية من وجهة نظر م سيري المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$"

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تبيان دور حوكمة المؤسسات في التحسين المستمر للقوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة؛
- تحليل آراء م سيري المؤ سسات الاقتصادية محل الدرا سة حول تطبيق الحوكمة وآلياتها وال صعوبات التي تواجههم؛
- وضع اقتراحات لزيادة مصداقية القوائم المالية انطلاقًا من تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها.

1. الاطار النظري

أولا: حوكمة المؤسسات

يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان ال سفينة ومهارته في قيادة ال سفينة و سط الأمواج و الأعا صير والعوا صف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة، و سلوكيات نزيهة و شريفة في الحفاظ على على الركاب وممتلكاتهم ودفاعه عنها ضد الأخطاء التي يتعرض لها أثناء الإبحار، وإذا عاد إلى ميناء الإبحار سالمًا أطلق عليه القبطان المتحوكم أو "Good govenne"، (زلاني، 2012، ص:03).

وقد عرّفها مجلس الإ شراف المحا سبي POB بأنَّها: "ت شمل الأن شطة التي يقوم بها مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة لضمان نزاهة عملية إعداد التقارير المالية" (درويش، 2007، ص:25).

كما عرَّفها البنك الدولي بأنَّها: " الحالة التي من خلالها تتم إدارة الموارد الاقت صادية للمجتمع بكفاءة عالية بهدف التنمية" (عشماوي، 2008، ص02).

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNPP فقد عرفها بأنها: "مجموعة القواعد والإجراءات والآليات المتخذة من ق بل ال سل طات التي ت ضمن التطبيق الج يِّد لإدارة شؤون ا لدو لة في أعلى م ستوى من الف عال ية" (Lakhlef.2006.p:14)

أما صندوق النقد الدولي FMI فاعتبرها: " الطريقة التي بوا سطتها تد سير سلطة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية، وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر قدر من المنافع" (عرابة وآخرون، 2007، ص:03)

في حين مؤسسة التمويل الدولية IFC اعتبرتها: " نظام يتم من خلاله إدارة المؤسسات، والتحكم في أعمالها" (نجحان، 2009، ص:09)

كما عرفتها أيضًا منظمة التعاون OECD بأنَّها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة المؤسسة ومجلس الإدارة، وحملة الأسهم، وغيرهم من المساهمين" (جبار، 2009، ص:76)

وفي الأخير حوكمة المؤسسات حسب ميثاق حكم الراشد سنة 2009 في الجزائر فهي: " عبارة عن فلسفة تسييرية، ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة، وبواسطتها يتم التعريف بحقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في المؤسسة" (ميثاق حكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، 2006، ص:18)

فمن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الحوكمة هي مجموعة من المبادئ والأنظمة والإجراءات التي تطبقها المؤسسة من أجل حماية حقوق كافة الأطراف، وضمان إدارة أعمالها وفق القوانين والتشريعات المحددة.

أهمية الحوكمة: تكتسي الحوكمة أهمية في إدارة المؤسسات نظرًا لتحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة، وذلك بغرض حماية مستخدمي القوائم المالية، وتعدُّ الحوكمة من أهم العمليات الضرورية واللازمة لأداء أي مؤسسة لوظائفها بأكمل وجه، وتأكيد نزاهة مجلس الاجارة فيها، وكذلك ضمان وفاء المؤسسة بالالتزاماتها، و ضمان تحقيق المؤسسة لأهدافها بشكل قانوني واقتصادي سليم (نصر علي وآخرون، 2007، ص:27)

كما تظهر أهميتها بالنسبة للمساهمين بمساعدتهم في ضمان حقوقهم كالحق الضريبي وحق المشاركة في القرارات الخاصة...الخ، والافصاح الكامل عن أداء المؤسسة والافصاح الكامل عن أداء المؤسسة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا (سليمان، 2006، ص:15)

والذي ساعد على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في المؤسسة. وهناك العديد من مبادئ الحوكمة التي وضعت وذلك حسب رؤية الجهة أو المنظمة المعنية و سنكتفي بالمبادئ التي وضعتها المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتتمثل في: (الشوارة، 2009، ص: 127)

- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات: حيث يعمل على رفع مستوى الشفافية، وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع القوانين، ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الاشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون.
- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: يتم حفظ حقوق المساهمين كلهم من حيث حقهم في نقل ملكيته للأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد منجز من الأرباح ومراجعة القوائم المالية والحق بالمشاركة الفعالة في اجتماعات الهيئة العامة.

- المساواة في التعامل مع المساهمين: من حيث الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت والمشاركة في القرارات الأساسية، والحق في الإطلاع على الممارسات التي يقوم بها أعضاء مجالس الإدارة، والإدارة التنفيذية.
- دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات: ويتم ذلك عن طريق احترام دور أصحاب المصلحة والاطراف المرتبطة بالمؤسسة (المساهمين، المقرضين، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، القوى العاملة، المجتمع) تعويضهم في أي انتهاك لحقوقهم القانونية وافساح المجال أمامهم للمشاركة الفعالة في الرقابة على الشركة.
- الإفصاح والشفافية: ويكون بالإفصاح العادل، وفي الوقت المناسب عن دور مراقب الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم، والتصرفات المالية لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وأصحاب المصالح.
- مسؤوليات مجلس الإدارة: تحديد الحقوق والواجبات القانونية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وكيفية اختيارهم لأعضاء، ودور الاشراف المناطة بهم على الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح ولجنة المراجعة.

ثانيا: آليات حوكمة المؤسسات

تنقسم آليات حوكمة المؤسسات إلى آليات داخلية وأخرى خارجية:

أ. الآليات الداخلية لحوكمة المؤسسات: وتصنف إلى:

- مجلس الإدارة: يعدُّ أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة؛ إذ أنه يحمي رأس المال المستثمر في المؤسسة من سوء الاستعمال من قبل الإدرة، وذلك من خلال صلاحيته القانونية من خلال صلاحيته في تعيين وإفاء ومكافأة الإدارة العليا.
- لجنة التدقيق: يتمثل دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي نفصح عنها المؤسسات وذلك من خلال إعدادها التقارير المالية، وإشرافها على وظيفة التجقيق الداخلي في المؤسسة.
- لجنة المكافآت: تتشكل من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، حيث تتركز وظائف لجنة المكافآت بمنح مزايا خاصة ومكافآت الإدارة العليا.
- لجنة التعيينات: وتتمثل واجبات هذه اللجنة في تحديد أفضل المترشحين المؤهلين، وتقوم باستمرار بتوخي الموضوعية في عملية التوظيف، وكذلك الإعلان عن الوظائف المطلوب اشغالها.
- التدقيق الداخلي: حيث يقوم المدققون الداخليون من خلال النشاطات التي ينفذونها بزيادة المصداقية، العدالة، وتحسين سلوك الموظفين والعاملين في المؤسسات المملوكة للدولة وتقليل مخاطر الفساد الإداري.

ب. الآليات الخارجية لحوكمة المؤسسات: تتجلى في:

- منافسة سوق المنتجات (الخدمات) و سوق العمل الإداري: فإذا لم يتم تقييم الإدارة بواجباتها بالشكل الصحيح فسوف تفشل منافسة المؤسسات التي تعمل في نفس حقل التخصيص، وبالتالي تتعرض للإفلاس.

- الاندماجات والاكتسابات؛ أي إعادة الهيكلة في قطاع المؤسسات في أنحاء العالم، فبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.
- التدقيق الخارجي: يؤدي المدقق الخارجي دورًا مهمًا في المساعدة على تحسين نوعية القوائم المالية ولتحقيق ذلك ينبغي مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك القوائم.
- التشريع والقوانين: قد تؤثر بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملة فقط، بل أيضًا على كيفية تفاعلهم فيما بينهم.

ثالثا: مصداقية القوائم المالية

تعرف القوائم المالية على أنها: " أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة المؤسسة، أو مركزها المالي عن فترة سابقة أو توقع هذه النتيجة والمركز المالي عن فترة مالية مستقبلية، فهي وسيلة تعبر عن نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة من خلال مركزها المالي"، فهي تعبر عن: " المجمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي خلال تلك الفترة، كما أنها تمالي والتساهم في توصيل نتائج التقييم للأطراف المعنية سواء كانوا داخليين كالإدارة والملاك أو الخارجيين كالمساهمين والمستثمرين" (القاضي، 2000، ص:200)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن القوائم المالية تعتبر من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة لأن القوائم المالية تمثل المصدر رئيسي للمعلومات وعن نتيجة نشاط المؤسسة خلال فترة مالية سابقة.

- مؤشرات المصداقية في المعلومات المحاسبية: تتجل في: (ذهبية، 2017، ص345)
- ضرورة التعبير بوضوح عن المركز المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة؛
- التطبيق السليم للمعايير المحاسبية وذلك في نطاق الإعداد في تلك القوائم المالية؛
- الوصف الصحيح لسلامة العرض والفحص باستفاء كافة متطلبات الإفصاح المحاسبي؛
- ضرورة الاختيار والتطبيق لسياسات المحاسبة مع العرض الملائم والموثوق فيه للمعلومات المحاسبية؛
- الاعتراف بالمعاملات والأحداث وقيدها في سجلات المحاسبة وإظهارها في القوائم المالية للفترات المالية المتعلقة بها (مقابلة محاسبية بين الإيرادات والمصروفات)؛
- اثبات في العرض والتبويب للبنود المحاسبية ومعالجتها من فترة لأخرى.

رابعا: الحوكمة ومصداقية القوائم المالية

دور مجلس الإدارة في ضمان مصداقية القوائم المالية: يلعب مجلس الإدارة دورًا رئيسيًا في الإشراف والرقابة المالية، وتقديم التقارير وتعمل على زيادة الثقة العامة بالمؤسسة، فهم لجان هامة في حماية أصول المؤسسة بما يخدم مصالح المساهمين والمستثمرين والمودعين المنتظمين ومن أهم وظائفها نذكر: (بادني، 2008، ص ص: 185-186)

- العمل على تحسين نوعية التقارير المالية عن طريق مراجعة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة؛
- تقييم وتحسين وتقويم بيئة الرقابة، واستعراض نظام تحليل مخاطر المؤسسة؛
- تحسين مستوى الاتصال مع المراجعين الداخليين والخارجيين لتعزيز استقلالهم، والقيام بصفة دورية بمراجعة مكافآت وأداء المراجعين الخارجيين؛
- الالتزام بالقوانين واللوائح والارشادات؛

كما تقوم لجنة المراجعة بأنشطة مختلفة تساعد على تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسات تترجم في إعداد تقارير سنوية تقدم إلى مجلس الإدارة من هذه الأنشطة: " تدعيم استقلال المراجعين الخارجيين، فحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخليين، فحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخليين فحص التقارير المالية"، ولضمان فعالية اللجنة بالشركة ينبغي توافر الاستقلالية بين أعضائها، الدراسة المالية الحالية.

دور آليتي التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في ضمان مصداقية القوائم المالية:

- التدقيق الداخلي: يصف التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين الدولي بوضوح على أن القيام بالتدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني؛ إذ يهدف بالأساس إلى إضافة قيمة المؤسسة (عبد اللطيف، 2003، ص: 404)، وأشار المعهد إلى أن إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص إنجاز أهداف المؤسسة، وتحسين الإجراءات والعمليات وكذا الالتزام بالسياسات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة، ويستفيد من خدماته كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عنه.
- التدقيق الخارجي: هناك العديد من المقاربات النظرية التي تدرس دور المراجعة الخارجية في تأمين نوعية المعلومة المالية المنشورة في القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، حيث أن مستعملي هذه المعلومة خاصة الخارجيين منهم لا يمكنهم تحديد إذا كانت المعلومات صادقة يمكن الاعتماد عليها أم لا نتيجة أن هؤلاء المستعملين ليست لهم الخبرة الكافية للحكم على مصداقية هذه المعلومة بالإضافة إلى صعوبة الوصول إليها، فهذا الخطر مرتبط بالمعلومة المالية سيغير بعدد كبير من الأطراف المستعملة لها، هذا ما يتطلب وجود ضمان يخص نوعية المعلومة المالية يحقق عن طريق المراجعة الخارجية.

II - الطريقة والأدوات :

من أجل إسقاط المفاهيم النظرية للذكاء لحوكمة المؤسسات ومصداقية القوائم المالية وتحديد العلاقة بينهما على الممارسات الميدانية، تم القيام بدراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية (مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة، مقاطعة نفطال بسكرة، مديرية الصيانة سونطراك بسكرة، مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط بسكرة، مؤسسة صناعة الكوابل EN.I.CA).

1.الإجراءات المنهجية للدراسة: تعد المؤسسات محل الدراسة مؤهلة بسبب طبيعتها الخدمية والإنتاجية لتبني حوكمة المساعدة على حل المشكلات التي تواجه المحاسبين في إعداد القوائم المالية، واتخاذ القرارات المالية وضمان حقوق المساهمين إن وجدت، وكذا يعد القطاع الذي تنتمي إليه منا سبا وقابلا لتطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها نظرًا للتغيرات التي تمسه باستمرار.

- أداة الدراسة: لقد اعتمدنا على الاستبيان كأداة هامة للحصول على المعلومات والبيانات من أفراد عينة الدراسة وانطلاقا من ذلك تم تصميم استبيان الذّي وزّع على العينة المقصودة، حيث تم توزيع 49 إستبانة بما يوافق مجتمع الدراسة، وتم استرجاع (42) استبانة، ولم يسترجع 7 منها وذلك بسبب محاربة انتشار وباء كورونا وغياب بعض المحاسبين الذي أصابهم الوباء (محجورين) استبانتين غير صالحة للتحليل، لتبقى 40 استبانة صالحة للتحليل؛ أي بنسبة 75٪ وهي نسبة معقولة يمكن الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي.

وقد قسِّم الاستبيان إلى ثلاثة حيث تضمَّن المحور الأول: البيانات الشخصية لعينة الدراسة والمحور الثاني: تضمن حوكمة المؤسسات (متغير مستقل) والمشكل من(18) عبارة موزَّعة على أربعة أبعاد هي: مسوليات مجلس الادارة، الافصاح والشفافية، التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي أما المحور الثالث: فتناول مصداقية قوائم المالية (المتغير التابع) والمشكل من (14) عبارة، وقد تم استخدام مقياس ليكارت الثلاثي (likertscale)، وقد تم مراعاة التدرج في المقياس المستخدم.

أجريت الدراسة في مؤسسات اقتصادية في المنطقة الصناعية في ولاية بسكرة خلال الفترة (10 سبتمبر 2021 إلى غاية 16 سبتمبر 2021)، حيث اشتملت دراسة العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها ومصداقية القوائم المالية، واقتصرت الدراسة على رؤساء دوائر مصالح المحاسبة والمالية فيها بالإضافة إلى المحاسبين والمدققين التابعين لها.

- مجتمع الدراسة: يمثل المجموعة التّي يهتم بها الباحث، والتّي يريد أن يعمِّم عليها النتائج التي يصل عليها من العينة، وتمثل في الدراسة الحالية جميع رؤساء دوائر مصالح المحاسبة والمالية والمحاسبين والمدققين (مؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة، مقاطعة نفطال بسكرة، مديرية الصيانة سونطراك بسكرة، مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز للوسط بسكرة، مؤسسة صناعة الكوابل EN.I.CA بسكرة).
- عينة الدراسة: العينة عبارة عن مجموعة مفردات أو العناصر التي يتم سحبها من المجتمع الذي نريد بحثه، أو بتعبير آخر هي جزء من الكل، ففي الدراسة الحالية تم اختيار عينة طبقية ذسبية متكونة من (40 فرد) في المؤسسات محل الدراسة، وذلك من أجل الوصول إلى أدق النتائج لذا تم اختيار العينة بطريقة منتظمة.
- صدق وثبات أداة الدراسة: يقصد بثبات أداة الدراسة الاتساق في نتائج الأداة وإمكانية الحصول على نفس النتائج وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترة زمنية معينة، وبتم التحقق من ثبات إستبانة الدراسة بالاعتماد على معامل ألفا كرونباخ، ومن أجل معرفة ثبات و صدق البيانات الواردة بالاستمارة تم استخدام اختبار كرونباخ، وهذا الأخير يقيس درجة ثبات و صدق أداة الدراسة عن طريق معامل αكرونباخ والجدول رقم (02) يوضح نتائج الاختبار كما يلي، نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الثبات ألفا 87.4%وهي نسبة جيدة مقارنة بالنسبة المقبولة إحصائيًا والبالغة 60% أما معامل الصدق فقد بلغ 93.5% وهذا ما يشير إلى وجود علاقة اتساق وترابط جيد بين فقرات الاستبيان.
- تحليل خصائص العينة المبحوثة: تم تحليل خصائص عينة الدراسة من خلال: الجنس، السن، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، المنصب الوظيفي.

من خلال الجدول رقم (03) ملاحظ أن العينة المبحوثة يغلب عليها الذكور بنـ سبة (85٪) وأغلب أعمارهم بين 30 سنة إلى 45 وأكثر من 45 سنة بنـ سبة 50٪ و40٪ومتحـ صلين على شهادات جامعية بنـ سبة (62,5٪) وذوي خبرة أكثر من 10 سنوات بنـ سبة 75٪ وجميعهم إطارات في مؤ سـ سات محل الدرا سة ويـ شغلون منا صب عليا.

2. تحليل وتفسير النتائج :

أولا: حوكمة المؤ سـ سات: يمثل الجدول رقم (04) و صف المتغير، حيث بينت نتائج الجدول أن مـ سؤولية مجلس الإدارة جاءت في المرتبة الأولى بمتو سط حـ سابي (2.82) وانحراف معياري (1,046)، وفي المرتبة الثانية التدقيق الخارجي بمتوسط حسابي (2,79) وانحراف معياري (0.926)، وفي المرتبة الثالثة الافصاح والشفافية بمتوسط حـ سابي (2,72) وانحراف معياري(0.395)، وفي المرتبة الأخيرة التدقيق الداخلي بمتو سط حـ سابي (2,294) وانحراف معياري (0,724) وهذا ما يفـ سر أن مبادئ وآليات حوكمة المؤ سـ سات ذا مـ ستوى مرتفع من وجهة نظر عينة الدراسة، كذلك يوضح الجدول أنه لا يوجد تشتت كبير بين أفراد العينة، مما يعكس مدى تقارب وجهات النظر لدى المبحوثين في المؤسسات محل الدراسة.

ثانيا: مـ صداقية القوائم المالية: يمثل الجدول رقم (05) و صف المتغير، حيث بينت نتائج الجدول أن المتو سط لمصداقية القوائم المالية لدى المؤسسات محل الدراسة يقدر بـ (2,56) والانحراف المعياري يقدر بـ (0,65) ويتضح أن معدل التشتت منخفض وأن هناك تقاربا بين وجهات نظر المبحوثين.

ثالثا: اختبار الفرضيات:

- اختبار الفرضية الرئيسية:

- الفر ضية العدمية H0: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحـ صائية بين مبادئ حوكمة المؤ سـ سات وآلياتها ومـ صداقية القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة عند مستوىمعنوية$0.05 \geq \alpha$".
- الفرضية البديلة H1: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين مبادئ حوكمة المؤسسات وآلياتها ومصداقية القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة عند مستوىمعنوية$0.05 \geq \alpha$ ".

سنستعمل اختبار فيشرF الذي يختبر المعنوية للنموذج، وجدول ANOVA رقم (06) يبين تحليل الانحدار للمتغيرين. بعد إجراء تباين الانحدار (ANOVA) التي يبينها الجدول رقم (06) فإن قيمة F الجدولية (D) والتي تقدر بـ :12.991 عند مـ ستوى معنوية (0.05) ودرجات حرية (1 و38)، وبما أن0.000 =sig أقل من مـ ستوى المعنوية 0.05 المعتمد في الدراسة فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها و ضمان مـ صداقية القوائم المالية في المؤ سـ سات الاقتـ صادية محل الدرا سة عند مـ ستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$. ونقبل الفر ضية البديلة القائلة أنها توجد علاقة ذات دلالة إحـ صائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها و ضمان مـ صداقية القوائم المالية في المؤ سـ سات الاقتـ صادية محل الدرا سة عند مـ ستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$. ، ومنه النموذج الكلي المقدر معنوي ومنه الفرضية مرفوضة.

أما جودة الارتباط فتتـ ضح من خلال معامل التحديد (R2)الذي يعبر عن مؤ شر يقيس القوة التفـ سيرية لنموذج الانحدار أي نـ سبة التباين في المتغير التابع من قبل المتغيرات أو المتغير المـ ستقل، والجدول رقم (07). يو ضح شدة

العلاقة بين مبادئ حوكمة المؤ سـ سات وآلياتها ومـ صداقية القوائم المالية. حيث يتـ ضح من الجدول أن قيمة (R=0.563) قريبة من الواحد وبالتالي نقول أن هناك علاقة بين المتغيرين: حوكمة المؤ سـ سات والقوائم المالية، كما أن معامل التحديد (R2) بلغ 0.317، مما يعني أن 31.7% من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع (مصداقية القوائم المالية) يرجع إلى التغير الحا صل في المتغير المـ ستقل (مبادئ وآليات حوكمة المؤ سـ سات). وهذا كافٍ لتأكيد وتفسير العلاقة بين المتغير المستقل والتابع.

من خلال هذه الاختبارات ثبت أن هناك انحدار خطي بـ سيط معنوي وارتباط خطي وأن هناك علاقة تفـ سيرية بين المتغير التابع والمـ ستقل قدرت بمعامل التحديد المعدل (31.7%)، مما يجب رفض الفر ضية الـ صفرية القائلة بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مبادئ وآليات حوكمة المؤسسات ومصداقية القوائم المالية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$، وقبول الفر ضية البديلة توجد علاقة ذات دلالة إحـ صائية بين مبادئ وآليات حوكمة المؤ سـ سات ومصداقية القوائم المالية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0,05$.

كما يتضح ارتباط مبادئ وآليات حوكمة المؤسسات بمصداقية القوائم المالية في الجدول رقم (08).

يمكن إدراج أو التعبير عن العلاقة بين أبعاد التفكير الا ستراتيجي بـ صفته متغير مـ ستقل والبراعة التنظيمية باعتبارها متغير تابع في المعادلة التالية:

- $Y=1.833+0.499x1+0.582x2+0.645x3+0.435x4$
  - اختبار الفرضيات الفرعية:

من خلال نتائج الجدول رقم (07) والجدول رقم (08) نلاحظ أن هناك علاقة إيجابية مقبولة لمبادئ وآليات حوكمة المؤسسات، وهذا ما يدل على التأثير لهذه الأبعاد:

- بالنسبة لمسؤوليات مجلس الادارة قدرت F المحسوبة بـ: 10,923 عند مستوى معنوية 0.05، وأن (Sig=0.000) وهي أقل من مـ ستوى معنوية 0,05 المعتمد في الدرا سة، إذن تقبل الفر ضية البديلة القائلة أنَّه توجد علاقة بين مسؤوليات مجلس الإدارة و مصداقية القوائم في المؤسسات محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

- بالنسبة للإفصاح والشفافية قدرت F المحسوبة بـ: 16,122 عند مستوى معنوية 0.05، وأن (Sig=0.000) وهي أقل من مـ ستوى معنوية 0,05 المعتمد في الدرا سة، إذن تقبل الفر ضية البديلة القائلة أنَّه توجد علاقة الإف صاح والشفافية ومصداقية القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

- بالنسبة للتدقيق الداخلي قدرتF المحسوبة بـ: 19,327عند مستوى معنوية 0.05، وأن (Sig=0.000) وهي أقل من مـ ستوى معنوية 0,05 المعتمد في الدرا سة، إذن تقبل الفر ضية البديلة القائلة أنَّه توجد علاقة بين التدقيق الداخلي ومصداقية القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

- بالنسبة للتدقيق الخارجي قدرت F المحسوبة بـ: 7,186 عند مستوى معنوية 0.05، وأن (Sig=0.000) وهي أقل من مـ ستوى معنوية 0,05 المعتمد في الدرا سة، إذن تقبل الفر ضية البديلة القائلة أنَّه توجد علاقة بين التدقيق الخارجي ومصداقية القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

III- النتائج ومناقشتها :

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أثبتت الدراسة الميدانية أن العينة المبحوثة موافقة على أن مبادئ الحوكمة وآلياتها في المؤسسات محل الدراسة يحد من انتشار الفساد المالي والإداري، بمتوسط حسابي (3,72) وانحراف معياري (1,18) ويحافظ على صومعة المؤسسة ويحقق أهدافها على المدى الطويل مما يفسر أن مصطلح الحوكمة مفهوم بالنسبة للعينة، وأن هناك دليل للحوكمة يعدل ويطور من وقت لآخر ويساهم في زيادة عدد المساهمين؛

- أثبتت الدراسة الميدانية أن العينة المبحوثة موافقة على أن مصداقية القوائم المالية تتوقف على نزاهة مجلس الإدارة في وظائفه والافصاح المؤسسات عن وظائفها وأهدافها المالية والتشغيلية بمتوسط حسابي (3,74) وانحراف معياري (1.12) مما يفسر أن المؤسسات محل الدراسة تستفيد من نصائح المؤسسات المالية واستراتيجياتها لتحسين قوائمها المالية بهدف تحديد وضعيتها المالية الحقيقية؛

- أكدت العينة المبحوثة أن مجلس الإدارة داخل المؤسسات محل الدراسة يصادق على القوانين لتخفيف المخاطر ويفصح عن التقارير والقوائم المالية في وقت المناسب، كما يصادق عن الإجراءات التي تضمن احترام المؤسسة للأنظمة واللوائح وتضمن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية لأصحاب المصالح؛

- أكدت العينة المبحوثة أن التدقيق الداخلي في المؤسسات محل الدراسة يساهم في تطوير نظام الرقابة الداخلية فيها، ويتم وفق معايير مهنية واضحة وسليمة وتتوافق مع معايير التدقيق الدولية؛

- أكدت العينة المبحوثة أن المؤسسات محل تلجأ للتدقيق الخارجي كي يتعلم الموظفين داخلها تحمل المسؤولية واحترام القوانين، ولكي تكون المعلومات ملائمة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وللأطراف ذات المصالح، كما أنه يساهم في إظهار النزاعات بين أصحاب المصالح ومسيري المؤسسات محل الدراسة؛

IV- الخلاصة:

لقد زاد في آونة الأخيرة اهتمام مسيري المؤسسات الاقتصادية بتطبيق مفهوم حوكمة المؤسسات كونها تهدف على التنظيم الجيد والاشراف الفعَّال على جميع أنشطة المؤسسة لما لها دور كبير في حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة وتحسين قوائمها المالية وضمان مصداقيتها وبالتالي تحقيق الربح والاستمرارية والتطور، وتوصلت الدراسة إلى:

- وجود ارتباط إيجابي بين مبادئ وآليات الحوكمة بأبعاده (التفكير الشمولي، التفكير التجريدي، التفكير التشخيصي، التفكير التخطيطي) ومصداقية القوائم المالية في المؤسسات محل الدراسة، أدى إلى البراعة التنظيمية فإذا أرادت الجامعة التطور والتميُّز والاستمرار لا بدَّ أن تمارس كل ما هو جديد؛ مما يفسر مشاركة جميع موظفين والمحاسبين ورؤساء صالح ودوائر المحاسبة والمالية في إعداد القوائم المالية بهدف إخراجها بصورة صادقة وتسليمها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار.

- إن عدم كفاءة التقارير والقوائم المالية في خدمة المساهمين يؤثر سلبًا على نتائج المؤسسات محل الدراسة؛

- إن القصور في توصيل كافة المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب يعتبر أحد الأسباب التي تؤدي إلى عدم جودة ومصداقية القوائم المالية؛

- إن المؤسسات محل الدراسة تحرص على أن تضمن حقوق المساهمين وذلك بتقديم تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

وأوصت الدراسة بـ:

- ضرورة الاستمرار في التطبيق السليم للحوكمة داخل المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من خلال المبادئ التي نصت عليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛

- ضرورة الاستمرار في العمل على تحسين مستوى الإفصاح والشفافية داخل المؤسسات الاقتصادية؛

- مواصلة الاعتماد على أطرف خارجية مستقلة ذات كفاءة في عملية التدقيق بنوعيها الداخلي والخارجي، وإعدادها وفق المعايير الدولية المتفق عليها.

الإحالات والمراجع:

1. Brahim Lakhlef, La bonne gouvernance –croissance et d'enveloppement, Ed-Dar Alkhaldounia, Alger ,2006.
2. بادني عبد القادر، دور حوكمة النظام المصرفي في الحد من الازمات المالية المصرفية بالإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة (غير منشورة)، قسم علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008
3. جبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي: حالة دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، 2009
4. حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية، الأردن، 2000
5. رياض زلاني، إسهامات حوكمة الشركات في المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012
6. عبد اللطيف محمد خليل،نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة بالتطبيق على البنوك التجارية، مجلة البنوك التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، المجلد الأول، العدد الخامس والعشرون، جويلية 2003
7. عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
8. عدنان بن حيدر درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، احاد المصارف العربية، 2007، مصر
9. عرابة رابح، بلعلياء خديجة، الحكم الراشد: اختيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، ملتقى وطني حل سبل تطبيق الحكم الراشد في المؤسسات الاقتصادية الوطنية، سكيكدة، 2007
10. عشور ذهبية، أثر تطبيق حوكمة الشركات على مصداقية القوائم المالية، مجلة آفاق للعلوم، 2017، العدد06
11. عطاء الله وارد خليل، محمد عبد الفتاح عشماوي، الحوكمة المؤسسية، مكتبة الجريدة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، 2008
12. فيصل محمود الشوارة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009
13. محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006
14. ميثاق حكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2006،
15. نجحان جيهان، حوكمة الشركات: متطلباتها ومبادؤها ونطاق التطبيقها، كونست للاستشارات الاستثمارية، الأردن، 2009

Referrals and references:

.Abdel-Wahhab Nasr Ali, Shehata El-Sayed Shehata, Auditing and Corporate Governance in the Contemporary Arab and International Business Environment, University House, Alexandria, 2007

.Abdul Latif Muhammad Khalil, A proposed model for managing and evaluating the performance of the internal audit function in the light of its contemporary trends in application to commercial banks, Commercial Banks Journal, Faculty of Commerce, Zagazig University, Volume One, Issue 25, July 2003

.Adnan bin Haider Darwish, Corporate Governance and the Role of the Board of Directors, The Union of Arab Banks, 2007, Egypt

.Araba Rabeh, Balalia Khadija, Good Governance: A Strategic Choice to Achieve Sustainable Development in Developing Countries, National Forum Solving Ways to Apply Good Governance in National Economic Institutions, Skikda, 2007

.Atallah Ward Khalil, Mohamed Abdel-Fattah Ashmawy, Corporate Governance, Al-Jarida Bookshop for Publishing and Distribution, Cairo - Egypt, 2008

.Badni Abdelkader, The Role of Banking System Governance in Reducing Banking Financial Crises with reference to the Case of Algeria, Unpublished Master's Thesis, Majoring in Finance and Accounting (unpublished), Department of Management Sciences, Hassiba Ben Bouali University, Chlef, 2008

.Brahim Lakhlef, La bonne gouvernance-croissance et d'enveloppement, Ed-Dar Alkhaldounia, Alger, 2006.

.Faisal Mahmoud Al-Shawara, Rules of Governance and Evaluation of Its Role in Combating and Preventing Corruption in Jordanian Public Shareholding Companies, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 25, Number Two, 2009

.Golden Tithes, The Impact of Corporate Governance Application on the Credibility of Financial Statements, Afaq Science Journal, 2017, Issue 06

.Hussein Al-Qadi, Mamoon Tawfiq Hamdan, International Accounting, Jordan, 2000

.Jabbar Abdel-Razzaq, Compliance with the requirements of the Basel Committee as an entry point for establishing governance in the Arab banking sector: the case of North African countries, North African Economics Journal, No. 7, 2009

.Mohamed Mustafa Suleiman, Corporate Governance and Addressing Financial and Administrative Corruption, University House, Alexandria, Egypt, 2006

.Naghan Jehan, Corporate Governance: Its Requirements, Principles, and Scope of Application, Const for Investment Consulting, Jordan, 2009

.Riad Zalani, Contributions of Corporate Governance in Institutions to Achieving the Quality of Accounting Information, Unpublished Master's Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Kasdi Merbah University, Ouargla, 2012

.The Charter of Al-Rashed Governance for Enterprises in Algeria, Ministry of Small and Medium Enterprises, 2006,

ملاحق :

الجدول رقم (01): مقياس ليكارت الخماسي

موافق	محايد	غير موافق
03	02	01

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
المتغير المستقل: حوكمة المؤسسات	18	0.921	0.900
البعد الأول: مسؤوليات مجلس الإدارة	40	0,612	0,782
البعد الثاني: الإفصاح والشفافية	40	0,663	0,814
البعد الثالث: التدقيق الداخلي	05	0,690	0,831
البعد الرابع: التدقيق الخارجي	05	0,990	0,890
المتغير التابع: مصداقية القوائم المالية	14	0.951	0.903
الاستبيان ككل	32	0,874	0,935

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss.

الجدول رقم (03): البيانات الشخصية لعينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	34	85
	أنثى	06	15
العمر	أقل من 25	-	-
	من 25 سنة إلى أقل من 30 سنة	04	10
	من 30 سنة إلى 45 سنة	20	50
	أكثر من 45 سنة	16	40
المؤهل العلمي	ثانوي	05	12,5
	جامعي	25	62,5

	شهادات عليا	10	25
الخبرة المهنية	5 سنوات فأقل	-	-
	5-10 سنوات	10	25
	أكثر من 10 سنوات	30	75
	رئيس دائرة	02	5
المنصب الوظيفي	رئيس مصلحة	04	10
	مدقق	12	30
	محاسب	22	55

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على البرنامج الإحصائي SPSS.

الجدول رقم (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لحوكمة المؤسسات

	رقم العبارة	حوكمة المؤسسات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
مسؤوليات مجلس الإدارة	01	يقوم مجلس الإدارة الخاص بالمؤسسة بالمصادقة على التسلسل الهرمي للسلطة وتوضيح المسؤوليات على جميع المستويات.	3,00	1,06	موافق
	02	يتمتع مجلس الإدارة بالاستقلالية التامة داخل المؤسسة	2,81	1,0	موافق
	03	يقوم مجلس الإدارة داخل المؤسسة بالمصادقة على القوانين لتقليل المخاطر والافصاح عن التقارير والقوائم المالية في الوقت المناسب.	2,76	1,05	موافق
	04	يصادق ويوافق مجلس الإدارة عن السياسات والإجراءات التي تضمن احترام المؤسسة للأنظمة واللوائح والالتزامها بالافصاح عن المعلومات الجوهرية لأصحاب المصالح.	2,71	1,074	موافق
	المتوسط البعد		2,82	1.046	
الإفصاح والشفافية	05	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن المعلومات بما يتلاءم ومعايير إعداد التقارير المالية IFRS-IAS	2,66	0,250	موافق
	06	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن أهدافها ونتائجها المالية والتشغيلية.	2,73	0,150	موافق
	07	تفصح المؤسسة عن معلومات ذات مصداقية وملائمة يمكن الاعتماد عليها في تفسير وتحليل البيانات.	2,77	1,00	موافق
	08	تقدم المؤسسة عرض للنتائج والتوصيات بعد كل سنة والافصاح عنها.	2,72	0,18	موافق
	متوسط البعد		2,72	0,395	
التدقيق الداخلي	09	يعمل التدقيق الداخلي على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات في المؤسسة	2,75	0,74	موافق
	10	يساهم التدقيق الداخلي في تقيم وتحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.	2,68	0,84	موافق
	11	يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز ثقافة المهنة قي المؤسسة .	2,80	0,96	موافق
	12	يعد التدقيق الداخلي وسيلة لتفعيل وتقويم أداء مختلف الوظائف والأنشطة داخل المؤسسة.	2,74	0,59	موافق
	13	تتم عملية التدقيق الداخلي في المؤسسة وفق معايير مهنية واضحة وسليمة وتتوافق مع معايير التدقيق الدولية.	2,75	0,49	موافق
	متوسط البعد		2,72	0,724	
التدقيق الخارجي	14	يعمل التدقيق الخارجي على تحسين القوائم المالية وبالتالي تحسين سمعتها.	2,72	0,85	موافق
	15	يساهم التدقيق الخارجي للمؤسسة في عرض أسباب النزاعات بين المسيرين وأصحاب المصالح.	2,80	1,00	موافق
	16	يساعد التدقيق الخارجي الموظفين على تحمل المسؤولية واحترام القانون الداخلي للمؤسسة.	2,85	0,93	موافق

	17	يساعد التدقيق الخارجي في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.	2,77	0,86	موافق
	18	يقدم التدقيق الخارجي للأطراف ذات المصالح معلومات ملائمة تعكس الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.	2,75	0,99	موافق
		متوسط البعد	2,79	0,926	
		المتوسط العام	2,156	0,770	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات برنامج spss.

الجدول رقم (05): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمصداقية القوائم المالية

رقم العبارة	مصداقية القوائم المالية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى القبول
19	تقدم المؤسسة وضعية الخزينة المالية أمام مجلس الإدارة خلال فترات منتظمة.	2.72	1,05	موافق
20	تحتفظ المؤسسة في كل مرحلة على هامش آمان يحقق توازنها المالي.	2,85	0,23	موافق
21	المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.	2,77	0,26	موافق
22	تتوفر المؤسسة على السيولة الكافية لمواجهة المخاطر المحتملة.	2,75	0,29	موافق
23	تتميز المؤسسة بفاعلية اتخاذ القرار لتجنب الفشل المالي	2,72	0,23	موافق
24	تتمتع المؤسسة بكفاءة توليد الأرباح من المبيعات والأموال المستثمرة.	2,79	0,09	موافق
25	تقوم المؤسسة بمراقبة ومتابعة قوائمها المالية باستمرار لتحديد وضعها المالي.	2,74	0,24	موافق
26	تعتمد المؤسسة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها.	2,79	0,20	موافق
27	المؤسسة لها القدرة على تلبية احتياجاتها في المدى القصير.	2,74	0,24	موافق
28	تستعين المؤسسة بمؤشرات المالية في إعداد قوائمها المالية وإبراز توازنها المالي في الأجل القصير والطويل.	2,79	0,20	موافق
29	الميزانية التقديرية للخزينة التي تتوقعها المؤسسة تتحقق باستمرار.	2,68	0,27	موافق
30	احترام حقوق أصحاب المصالح الناشئة بموجب تؤدي إلى ثقتهم والرفع من نسب الاستقلالية والسيولة داخل المؤسسة.	2,75	0,20	موافق
31	تمتاز المعلومات الواردة في القوائم المالية بقدرتها على التغذية العكسية، وذلك من اجل استغلالها مستقبلا في تحسين أداء المالي.	2,72	0,16	موافق
32	تستفيد المؤسسة من نصائح البنوك والمؤسسات المالية حول استراتجيات العمل والاستراتجيات المالية، وذلك من أجل تحسين قوائمها المالية	2,77	0,11	موافق
	المتوسط العام	2.56	0,650	

المصدر: من إعداد الباحثتين بناء على مخرجات برنامج spss.

الجدول رقم (06): تحليل تباين الانحدار ANOVA

البيان	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) الجدولية	قيمة (F) الحسابية	القيمة المعنوية
بين المجموعات	1,939	1	1,939	/	12,991	0,01
داخل المجموعات	4,915	38	0,150	عند مستوى معنوية		
التباين الكلي	6,854	39	/	α=0.05		

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS

الجدول رقم (07): معاملات الارتباط

القرار	B	معامل الارتباط R2	معامل التحديد R	F المعنوية (Sig)	F المحسوبة
الفرضية مرفوضة	0,563	0,317	0,563	0,01	12,991

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادًا على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS

الجدول رقم (08): معاملات الانحدار المتعدد ومستويات المعنوية لمبادئ وآلية حوكمة المؤسسات.

المناخ التنظيمي	معامل الارتباط (R)	معامل التفسير(R2)	ميل خط الانحدار(B)	قيمة F	Sig**
الحد الثابت			1,833		
مسؤوليات مجلس الإدارة	0,499	0,249	0,499	10,923	0,000
الإفصاح والشفافية	0,582	0,338	0,582	16,122	0,000
التدقيق الداخلي	0,645	0,416	0,645	19,327	0.000
التدقيق الخارجي	0,435	0,190	0,435	7,186	0.000
الدرجة الكلية					0.001

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA:

ناجية صالحي. (2023). أثر تطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها على ضمان مصداقية القوائم المالية دراسة استطلاعية لأراء عينة من محاسبي ومدققي مؤسسات اقتصادية ببسكرة، مجلة رؤى اقتصادية، 13(01)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 103-118

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري 4.0 رخصة عمومية دولية (CC BY-NC 4.0).

Roa Iktissadia Review is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category